جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون و العلوم السياسية

(تأديب المعلمين للتلاميذ بين مواثيق حقوق الانسان و التشريعات النافذة)

بحث مقدم

الى كلية القانون و العلوم السياسية و هو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس

اعداد الطالب

علي نزهان شوكت حسن

اشراف

م . م باسم غناوي

١٤٣٩ هـ

٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف :٦٧

الإهداء

وما توفيقي الا بالله ان تقديركم و تكريمكم

ينبع من جهودكم المخلصة و عطائكم

المتميز و الدائم و المشهود لكم بالعرفان

الذي نأمل من الله عز و جل ان

ينير طريقكم بالتوفيق و النجاح مع

دعائنا لكم بالتوفيق للوصول لأعلى

المراتب و الدرجات بالدنيا و

الاخرة وفقكم الله لما فيه خير و يرضاه

الشكر و الامتنان

الى الاساتذة الكرام اصحاب الفضل في ايصال المعرفة و الاصول التي تقوم عليها كلية القانون و العلوم السياسية و الذين كانوا عونا في افكارهم و مساعيهم في ايصال المواد الاساسية الي و العون الاساسي في صياغة هذا البحث .

محتويات البحث

ت	الموضوع	الصفحة

المقدمة

تأديب التلاميذ اذا قصر او تقاعس في عمله ، او ارتكب شيئاً ممنوعاً ، أمر متفق عليه بين العقلاء ، ولولا العقوبة لفسدت حياة الفرد والاسرة والمجتمع .

وأما عقوبة التلاميذ فقد اختلف فيها الناس اليوم ، فمن قلد الغرب تقليداً اعمى يرى انها لا تجوز مهما وقع فيه من اخطاء ، وتسبب للطفل العقد النفسية ...

ويرى اخرون بحكم البيئة الي تربوا فيها – انه يجب معاقبة التلاميذ على كل هفوة ، وضربة ، حتى يرتدع ولا يعود لمثلها .

اما الاسلام فهو– دائما– وسط بين اطراف متناقضة ، فقد أقر العقوبة ، لأنها قد نزلت من السماء ، فالله تعالى أباح لنا ضرب الزوجة ، وهي أهم للرجل من الولد ، اذا وقعت في تقصير ، ولم تجد معها وسائل الوعظ والارشاد والهجر في المضجع . وبالتالي فأن الاسلام يتخذ موقفاً وسطاً من معالجة القضايا الاجتماعية والتي تهم تنظيم الاسرة ومنها طريقة التعامل مع الاولاد عبر استخدام مبدأ الثواب والعقاب كأسلوب في التربية عبر تشجيع ومكافأة الاطفال عند قيامهم بواجباتهم المطلوبة واللجوء الى عقوبات بسيطة عند ارتكابهم اعمال غير صحيحة وارشادهم الى العادات والاعمال النافعة وحسب المراحل العمرية وكلاً حسب مرحلته .

– وسوف اتناول في بحثي هذا (تأديب المعلمين للتلاميذ بين مواثيق حقوق الانسان والتشريعات النافذة) من خلال مبحثين الاول التعريف بحق التعليم والانضباط السلوكي والعقاب والذي يتكون من ثلاث مطالب . المطلب الاول حق التعليم بموجب الدستور ومواثيق حقوق الانسان . والمطلب الثاني الانضباط السلوكي ، والطلب الثالث العقاب والتأديب . اما المبحث الثاني وهو التأنيب وتجاوز الحد في العقوبة فهو ايضا يتكون من ثلاث مطالب . المطلب الاول ضرورة تربوية والمطلب الثاني التأديب في القانون العراقي ، والمطلب الثالث تضمين المعلم اذا تجاوز الحد في العقوبة .

أهمية الدراسة :- تنبع أهمية الدراسة من :

١-أهمية الانضباط السلوكي باعتباره العنصر الاهم والاساسي في أي مجتمع من المجتمعات ، لتحقيق اهدافه وسلامة افراده .

٢-ان جميع المؤسسات الناجحة (سواء حكومية أو خاصة) بينت على الالتزام للسلطة ولمن يمثلها ولأنظمتها وقوانينها .

٣-ان الانضباط المدرسي اساس نجاح العملية التعليمية وتحقيق اهدافها .

٤-تعزز دور الانضباط في نمو الطالب الخلقي والاجتماعي الذي لا يمكن ان في بيئة مدرسية غير منضبطة .

٥-يستفيد من هذه الدراسة كل القائمين على العملية التربوية وخاصة الادارة المدرسية والمعلمين.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي :

ما دور المدرسة الفاعلة في تأديب التلاميذ ؟ ويتفرع من الاسئلة التالية :

-ما العلاقة السائدة بين التلاميذ من وجهة نظر المعلمين في المدارس ؟

-ما العلاقة السائدة بين الطلاب وادارة المدرسة من وجهة نظر المعلمين ؟

-ما العلاقة السائدة بين ادارة المدرسة وأولياء امور الطلاب ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على سمات البيئة التعليمية المشجعة على الانضباط المدرسي واساسها العلاقة بين ادارة المدرسة والمعلمين من جهة ، والادارة المدرسية والمعلمين مع الطلاب من جهة اخرى وانظمة السلوك ، وطرائق التعامل مع الطلاب .

-تبرز الدراسة الحالية العلاقة السائدة بين ادارة المدرسة والمعلمين والطلاب ؟

-تحدد الدراسة الحالية اهم العوامل الت تكمن وراء عدم الانضباط السلوكي في المدرسة ، وصولاً لإيجاد استراتيجية امنية للوقاية من مخاطر عدم الانضباط وايجاد بيئة تعليمية ذات جو اجتماعي يساعد على ضبط سلوك الطلاب .

منهجية البحث :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لبيان ووصف التأديب والانضباط السلوكي في القانون العراقي والانظمة والتشريعات النافذة ومواثيق حقوق الانسان .

هيكلية البحث :

تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين وعلى ضوء التقسيم الاتي :

المبحث الاول

التعريف بحق التعليم والانضباط السلوكي والعقاب

سوف ندرس هذا المبحث في ثلاث مطالب نخصص الاول منها لحق التعليم بموجب الدستور و مواثيق حقوق الانسان والثاني لدراسة الانضباط السلوكي والثالث لدراسة مفهوم العقاب والتأديب .

المطلب الاول:

حق التعليم بموجب الدستور ومواثيق حقوق الانسان

أولاً : حق التعليم بموجب الدستور

تضمن الدستور العراقي النافذ حق التعليم في المادة (٣٤) حيث أكد على هذا الحق في اربع فقرات وهي :

أ–التعليم عامل اساسي لتقدم المجتمع وحق تكلفة الدولة وهو الزامي في المرحلة الابتدائية وتكفل الدولة مكافحة الامية

ب–التعليم المجاني لكل العراقيين في مختلف مراحله .

جـ–تشجيع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الانسانية ، وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ .

د–التعليم الخاص والاهلي مكفول وينظم بقانون.

–الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

ثانياً: حق التعليم بموجب مواثيق حقوق الانسان

تكفل المواثيق الدولية تمتع كل فرد بالحق في التربية والتعليم ، ابتداءً من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بالإضافة الى الاتفاقيات الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على اشكال التمييز ضد المرأة ، وكذلك الاتفاقية والتوصية الخاصتين بمكافحة التمييز في مجال التعليم ، وغيرها من المواثيق التي اعدت برعاية منظمة اليونسكو ، وإعلان الألفية الثالثة للتنمية الصادر إبان قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ . [١]

فقـد اورد الاعلان العالمي لحقوق الانسان عدة مبادئ خاصة بالحق في التعليم تضمنتها المادة (٢٦) منه والتي نصت على أن :

١-لكل شخص حق في التعليم ، ويجب أن يوفر التعليم مجاناً على الاقل في مرحلتيه الابتدائية والاساسية ، ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً ، ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم ، كما يكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم ..

٢-يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الانسان وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الامم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية ، وأن يؤيد الانشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام ..

٣-للأباء على سبيل الأولوية حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم ..

كما ألزمت المادة (٢/١ /١٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول بإتاحة تعليم ابتدائي مجاني للجميع ، واشترطت الزامية التعليم كذلك ، و هذا يقتضي ان يكون الحصول على التعليم غير مشروط بدفع رسوم أو نفقات من اجل الحصول عليه .. و أ كد العهد على ألا يكون رفض الانتفاع من التعليم المجاني الذي توفره الدولة سبباً للحرمان من أية مزايا اضافية توفرها الدولة " .

---

[١] - نواف كنعان ، حقوق الانسان في الاسلام والمواثيق الدولية والدساتير العربية ، مكتبة اثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ،٢٠٠٨ ،ص١٧٨ .

و يرتبط بالحق في التعليم مكافحة التمييز في مجال التعليم ، فقد اعتمدت اتفاقية منظمة اليونسكو الخاص بمكافحة التمييز في مجال التعليم لعام ١٩٦٠ مجموعة من المبادئ الهامة في مجال الحماية الدولية للحق في التعليم هي :

١- الغاء أية أحكام تشريعية او تعليمات ادارية ، و توقف العمل بأية اجراءات ادارية تنطوي على تمييز في التعليم .

٢- أن تضمن الدول من خلال التشريع – عند الضرورة – عدم وجود اي تمييز في قبول التلاميذ بالمؤسسات التعليمية .

٣- الا تسمح الدول بأي اختلاف في معاملة المواطنين من جانب السلطات العامة الأعلى أساس الجدارة او الحاجة فيما يتعلق بالرسوم المدرسية أو اعطاء المنح الدراسية او غيرها من اشكال المعونة التي تقدم للتلاميذ أو بإصدار التراخيص و تقديم التسهيلات اللازمة لمتابعة الدراسة في الخارج .

٤- ألا تسمح الدول في أي صورة من صور المعونة التي تمنحها السلطات العامة للمؤسسات التعليمية بفرض أية قيود أو اجراء أي تفضيل يكون اساسه الوحيد انتماء التلاميذ الى جماعة معينة .

٥- أن تتيح الدول للأجانب المقيمين في اراضيها في سن المدرسة نفس فرص الالتحاق بالتعليم التي يتيحها للمواطنين .

و بالإضافة الى هذه الاتفاقية اعتمدت منظمة اليونسكو عدة اتفاقيات و توصيات تتعلق بأعمال الحق في التعليم من أهمها : التوصية التي اعتمدها مؤتمرها عام ١٩٧٤ و المتعلقة بالتعليم من أجل التفهم الدولي و التعاون و السلم و التوعية بحقوق الانسان و الحريات الأساسية و التي تضمنت عدة مبادئ في مجال

الحق في تعليم أهمها : مبدأ فهم التعليم على أنه يستهدف تعزيز وجود يعد دولي و منظور عالمي في التعليم علي جميع مستوياته و بجميع اشكاله .. و التفهم و الاحترام لجميع الشعوب و

ثقافاتها و مدنياتها و قيمها و أساليب حياتها بما في ذلك الثقافات الاثنية المحلية و ثقافات الأمم الأخرى .. و ادراك الترابط العالمي المتزايد بين الشعوب و الامم و تفهم عدم جواز اللجوء الى الحرب لأغراض التوسع أو العدوان أو السيطرة أو القوة أو العنف لأغراض القمع ..

و من احدث الجهود الدولية في حماية حق التعليم التوصيات الصادرة عن اعلان الالفية الثالثة للتنمية لعام ٢٠٠٠ التي حددت ثمانية أهداف بأمل تحقيقها عام ٢٠١٥ من بينها : إحفاق التعليم الأولي للجميع و ذلك بعد أن استعرض الإعلان أوضاع التعليم الاولي في الدول النامية ، و تشمل هذه التوصيات في مجال حق التعليم : تشجيع واضعي السياسات التعليمية على قبول تعليم البنات كاستراتيجية لتحقيق البنات الاطفال خاصة في الوسط الفقير .. وتم اعداد مؤشرات مناسبة لرصد التقدم الذي يتم إحرازه لكل هدف من أهداف الألفية على الصعيدين الدولي والاقليمي والمحلي .. [١]

ومن الملاحظات التي وردت في تقرير اللجنة الاممية المعنية بمراقبة التقارير الحكومية فيما يخص التمتع بالحق في التعليم ان نسبة الامية مرتفعة خاصة لدى النساء وفي الارياف .. كما أن نسبة الانقطاع المدرسي تعتبر عالية .. وفي مجال الحق في التربية والتعليم للأطفال – وخاصة إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي – أكد التقرير على أن هدف الألفية هو تحقيق شمولية التعليم الابتدائي ، وتعزيز المساواة بين الجنسين ، وازالة التفاوت بين الجنسين في التعليم .

الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ ، وفي جميع مستويات التعليم بحلول العام ٢٠١٠ (١٠-١٤م) ..

كما أشارت بعض الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان لفئات محددة على حماية الحق في التعليم.. فتضمن الجزء الثالث من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة نصوصاً خاصة بحق التعليم المتساوي الفرص مع الرجل في الدراسات والمناهج والتعليم المختلط والتساوي في المنح الدراسية والتدريب والالعاب الرياضية وغيرها .. كما نصت اتفاقية حقوق الطفل على عدم التمييز بين الاطفال ومراعاة الظروف التي يواجهها الاطفال ذوي الظروف الصعبة وهي اكثر صعوبة من باقي الاطفال في المجتمع ، حيث ان تكلفة اتاحة مكان في التعليم لطفل فقير او طفل معوق اعلى من تكلفة اتاحة نفس الفرصة لطفل من طبقة متوسطة ، فالحالة الاولى تستوجب دعم أسرة هذا الطفل الفقير كإلغاء المصاريف المدرسية أو تقديم إعانة لتغطية نفقات التعليم (م٢) .. وكذلك تنمية قدرات الطفل بحيث يشمل ذلك التنشئة الاجتماعية والتعليم والثقافة والاعلام والأنشطة الرياضية والفنية والترفيهية .. (م٦) .

أما بخصوص مشكلات التعليم في العالم العربي التي تؤثر على التمتع بحق التعليم فقد رصدها تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٣ ، حيث تبين أن التوسع الكمي في التعليم لازال منقوصاً بسبب ارتفاع معدلات الأمية وخاصة في بعض البلدان العربية الاقل تطوراً بين الاناث ، واستمرار حرمان بعض الاطفال من حقهم في التعليم الاساسي ، وتدني نسب الالتحاق بالمراحل الاعلى من التعليم النظامي مقارنة بالدول المتقدمة ، وتناقص الانفاق على التعليم في البلدان العربية تتمثل في تردي نوعية التعليم بشكل عام .. وأن المناهج الدراسية في البلدان النامية بدءاً من المرحلة الابتدائية او حتى قبلها تبدو تجسيداً لمفهوم يعتبر عملية التعليم كما لو انها عملية إنتاج صناعي تلعب فيها المناهج وتفريعاتها والمضامين المشتقة منها دور القوالب المفترض أن تصب فيها عقول الناشئة .[١]

المطلب الثاني

الانضباط السلوكي

أهمية الانضباط : الانضباط المدرسي له أهمية كبيرة في المؤسسات التربوية بمختلف مستوياتها فهو محور العملية التربوية ، وأساس نجاحها ، وتحقيق أهدافها ، ولا يقتصر دور الانضباط على إسهامها في الرفع من مستوى الطالب بل يتعدى ذلك الى تحقيقه أحد الاهداف التربوية السامية وهو الاسهام في نمو الطالب الخلقي الاجتماعي إذ لا يمكن أن يتحقق في مؤسسات تربوية غير منضبطة وترجع أهمية الانضباط المدرسي إلى :

١-أن الانضباط شرط أساس للتعليم والتعلم ، لما يحقق للمعلم من تحكم في عملية التدريس ليصبح بمقدوره إكسابهم العلوم ، والمعارف والمهارات التي يخطط لها . وبدونه لا يمكن أن يكون هناك تدريس فاعل مما يودي إلى انخفاض في التحصيل الدراسي .[١]

٢-الانضباط مهم للجانب الاجتماعي بين الطلاب ومعلميهم وادارة المدرسة ، مما يسهم في خلق بيئة مشجعة على التعلم .

٣-الانضباط يعلم أهمية التعاون بين افراد مجتمع الدراسة خاصة والمجتمع بشكل عام .

٤-الانضباط يعلم أهمية التنظيم والتخطيط لإنجاز أي عمل وبدونه تعم الفوضى والعشوائية في العمل مما ينعكس على اداء الطلاب مستقبلاً .

٥-الانضباط يؤدي الى تحقيق مجتمع ذي سلوك حضاري في تعامله مع الاخرين ، وفي التزامه بالأنظمة والقوانين السائدة في المجتمع .

٦-الانضباط يعلم يعلم الطلاب منذ مرحلة مبكرة من حياتهم أهمية احترام حقوق الاخرين وكرامتهم التي ضمنها لهم الاسلام مثل عدم الاعتداء عليهم أو تخويفهم .

---

[١] - علي الحكمي – مدرسة ممتعة معلمون قدوة – مجلة المعرفة – السعودية – العدد (٧٣) يونيو ٢٠٠١م .

أسباب عدم الانضباط: هناك العديد من الاسباب التي تؤدي الى عدم الانضباط منها:

١-وسائل الاعلام بما تعرضه من نماذج للعنف ، وممارسات مخالفة . لها أثر كبير على سلوك النشء مما ينعكس على سلوكهم داخل المدارس ، مما يزيد من تأثير هذا العامل انتشار ضعيفاً مقارنة بتأثير الفضائيات الوافدة .[١]

٢-ضعف التوجيه الاسري لانشغال الاباء والامهات أو بسبب الانفصال عن توجيه أبنائهم وبناتهم وإكسابهم الأخلاق والعادات الحميدة .[٢]

٣-المستوى الاجتماعي والاقتصادي فالفقر والجهل لهما تأثير سلبي على انضباط الطفل وبالتالي الانضباط المدرسي .

٤-المجتمع المحلي وما يتميز به من علاقات حوار ومستوى تعليمي وكلما كان ذلك مرتفعاً ادى الى تحقيق انضباط اعلى من غيره .

٥-اثر المؤسسات الاجتماعية كالمسجد والمؤسسات الامنية فكلما كان اداء مهماتها في توجيه المجتمع فاعلة ساعد ذلك كثيراً على الانضباط .

---

[١] - داود حلس – دور الاسرة في تربية النشء وفق المنهج الاسلامي ومتطلبات العصر – مؤتمر التشريع الاسلامي ومتطلبات الواقع المنعقد في كلية الشريعة والقانون الدولي – الجامعة الاسلامية في ١٣ ، ١٤ مارس ٢٠٠٦ م .

[٢] - أحمد فهمي السحيمي – دراسة سلوك العنف لدى طلاب المرحلتين الاعدادية والثانوية في ضوء المتغيرات النفسية والاجتماعية داخل الاسرة – بحث غير منشور رسالة ماجستير معهد الدراسات العليا للطفولة جامعة عين شمس ١٩٩٨م .

أهم الاساليب التي لها اثر في الحد من مشكلات عدم الانضباط في المدرسة :[1]

١- التركيز على تدريب المعلمين على الاساليب الفاعلة في التدريس فالانضباط الجيد يعتمد على وجود نوعية عالية من التدريس .

٢- مرونة المنهج الدراسي والخطط الدراسية واساليب التقويم بحيث يعطى الطلاب طرائق بديلة لإكمال متطلبات المنهج والمرحلة الدراسية فالخطط الدراسية لا تعطي طلاب الحرية في اختيار بعض المقررات التي تناسب قدراتهم واهتماماتهم فيسهم ذلك في ظهور مشكلات عدم الانضباط المدرسي . كما ان اساليب التقويم التي تركز على اجتياز الاختبارات وجعلها هي المحك الوحيد للحكم على نجاح الطالب وانتقاله الى مرحلة دراسية اعلى تزيد من حالات التوتر لدى الطالب وتجعل اهتمامه موجها للحصول على درجات بأي طريقة ممكنة .

٣- تعليم الطلاب واكسابهم مهارات الدراسة مثل تنظيم اوقاتهم ، والقراءة الفاعلة وكتابة الملحوظات وغيرها من المهارات التي تساعد الطلاب على التعلم والاستذكار .

٤- تطبيق اساليب التعلم التعاوني الذي يكسب الطالب مهارات اجتماعية مهمة مثل التوافق الاجتماعي ، والعمل بروح الفريق ومساعدة الاخرين كما يجعل العملية التعلمية ممتعة ومشوقة للطالب .

[1] - حسن عبد العال – فن التعليم عند ابن جماعة – الرياض مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي ١٤١٥هـ ص١٧٤ .

المطلب الثالث

العقاب والتأديب

العقاب عمل (قصاص) يفرض على شخص ما لخرقه القاعدة او لإظهاره سلوكا غير لائق . ويهدف العقاب الى التحكم بالتصرف من خلال وسائل سلبية . ويتم استعمال نوعين من العقاب مع الأطفال عادة :

١- العقاب الذي يتضمن توبيخا لفظيا سلبيا و استنكارا ، و يعرف هذا النوع من العقاب ايضا بالتأديب السلبي .

٢- العقاب الذي يتضمن ألما جسديا أو عاطفيا شديدا، كما يحصل في العقاب الجسدي.

لسوء الحظ ، يركز النوعان كلاهما على سوء التصرف ولا يساعدان الطفل لا من قريب و لا من بعيد على تحسين تصرفه في المستقبل . اضافة الى ذلك . يتعلم الطفل ان الانسان الراشد أعلى منه و أن استعمال القوة ، لفظيةً كانت ام جسدية ام عاطفية ، مسموح به ، لا سيما على الاشخاص الصغار و الضعفاء . و قد يؤدي هذا الدرس الى حوادث تنمر و عنف في المدرسة حيث يسيطر التلاميذ الكبار على الاصغر منهم و يجبرونهم على إعطائهم المال أو الطعام أو الفروض او اشياء قيمة اخرى .

اضافة الى ذلك ، بدلا من تعزيز تحكم التلميذ الداخلي بذاته ، يجعله هذا العقاب غاضباً و ممتعضاً و خائفا . و هو يسبب العار و الشعور بالذنب و القلق و العدائية المتزايدة والتبعية وعدم الاكتراث للأخرين ، ويؤدي بالتالي الى مشاكل أكبر للمعلمين ومقدمي الرعاية والتلاميذ الأخرين .

التأديب اللفظي والتعامل مع الغضب

يعتبر التأديب السلبي شكلا من اشكال العقاب الهادف الى السيطرة على تصرف الطفل ، لكنه كثيراً ما يتضمن أوامر أو تعابير لفظية قصيرة ولا يؤدي غالباً الى جزاء قاس بكل ما للكلمة من معنى ، مثل الضرب والاهانة المؤلمة . وقد يلجأ المعلمون الذين لا يستخدمون العقاب الجسدي الى مقاربات التأديب السلبي بدلاً منه ، ولكن هذه المقاربات لا تختلف عن العقاب الجسدي لأنها قد تجعل الطفل غاضباً وعدائياً أو تفقده ثقته بنفسه .

في هذا الاطار ، تشمل الاستراتيجيات السلبية ما يأتي :

- أكتب ١٠٠ مرة : لن أضيع وقتي بأعمال غير مفيدة (الاوامر) .

- اجلس واهدأ (الأوامر) .

- لا تفعل هذا (التعابير الناهية والغاضبة) .

غالباً ما نستعمل هذه الاستراتيجيات السلبية والعقاب الجسدي عندما نكون غاضبين أو محبطين

ومع ذلك ، تتوافر مجموعة طرق إيجابية للتعامل مع الغضب والاحباط . في هذا السياق ، يقول بعض ويهدأ معلمون أخرون . << أحتاج الى دقيقة حتى أهدأ ، فأنا غاضب جداَ الأن >> : المعلمين لتلاميذهم عندما يعدون الى ١٠ أو يغادرون الصف بضع دقائق ويصف بعض المعلمين مشاعرهم لتلاميذهم لمساعدتهم على فهم ما يزعجهم .[١]

فيتعلم الاطفال بالتالي ما ليس عليهم فعله و السبب وراء ذلك .

و تجدر الإشارة إلى أنهم قد يفعلون ذلك مجددا لكنهم مسؤولون عن افعالهم و سيتعين عليهم التعامل مع التبعات .

العقاب الجسدي

في التعامل مع التلاميذ ، قد يلجأ الكثير من المعلمين الى احد اشكال العقاب القاسي .

و تجدر الاشارة الى ان العقاب القاسي يكون على نوعين : العقاب الجسدي و العقاب العاطفي و قد يحصل هذان النوعان معا او بشكل منفصل ز لكن كليهما من اشكال العنف ضد الطفل ، التي تنتهك حقوقه كإنسان ، حقه بالاحترام ، و الكرامة و الحماية المتساوية امام القانون ، و الحماية من اشكال العنف على اختلافها .

يتم العقاب الجسدي او الجسماني او التهديد به ، عندما يعتزم المعلم تسبيب الم جسدي او ارهاق للطفل ، و يحصل ذلك عادة بغية وقف سوء تصرفه ، و لمعاقبته عليه ، و لمنع تكراره . و قد باتت مبادئ التربية حول العالم تعتبر اكثر فاكثر ان العقاب الجسدي غير قانوني .

التأديب

التأديب كلمة تستعمل بشكل خاطئ في اغلب الاحيان ، لا سيما عندما تساوي بالعقاب . فبالنسبة الى هذا الطفل << تعني >> هذا الطفل يحتاج الى تأديب .

الكثير من المعلمين ، التأديب يعني العقاب و هذا خطأ يحتاج الى الصفع او الى الضرب بالعصا التأديب هو ممارسة تعليم أو تدريب شخصٍ على اطاعة قواعد التصرف او قانون التصرف على المديين القريب و البعيد .

يهدف العقاب الى السيطرة على تصرف الطفل ، اما التأديب فيهدف الى تطوير تصرف الطفل ، لا سيما في ما يتعلق بالسلوك . و هو يهدف الى تعليم الطفل على التحكم بالذات و الثقة بالنفس عبر التركيز على ما نريد ان يتعلمه الطفل و على ما يقدر على تعلمه . انها قاعدة توجيه الأطفال على كيفية الانسجام مع انفسهم و التعايش مع الاخرين . و الهدف النهائي للتأديب يكمن في جعل الأطفال يفهمون تصرفهم . و يأخذون المبادرة، ويكونون مسؤولين عن خياراتهم ، و يحترمون انفسهم و الاخرين .

المبحث الثاني

التأديب وتجاوز الحد في العقوبة

سنتناول في هذا المبحث دراسة التأديب من خلال ثلاث مطالب المطلب الاول الدراسة التأديبية كضرورة تربوية والمطلب الثاني تبيان التأديب في القانون العراقي والمطلب الثالث تنبيه المعلم إذا تجاوز حد العقوبة.

المطلب الأول: التأديب ضرورة تربوية

ان التأديب ليس عملا انتقامياً من الطفل، وانما هدفه تربوي، ووسيلته تربوية .

وقد نرى من التلاميذ محباً للكذب ، ونرى منهم محباً للصدق ، ويرى منهم اختلاف في الاخلاق، ويحبذ في أن يؤخذ التلاميذ بالأدب منذ الصغر ، وإنما أوتي صاحب الطبع المذموم من قبل الاهمال في الصبا ، وتركه ما يعتاد مما تميل اليه طبيعته فيما هي مذمومة ، او يعتاد اشياء مذمومة ايضا ، لعلها ليست في غريزته ، فان اخذ في الادب بعد غلبة تلك الاشياء عسر انتقاله ، ولم يستطيع مفارقة ما اعتاده في الصبا ، وقد قال أحد الفلاسفة : إن أكثر الناس إنما أتوا في سوء مذاهبهم من عادات الصبا اذا لم يتقدمهم تأديب ، وإصلاح أخلاقهم ، وحسن سياستهم .

فلذلك على المعلمين ان يؤدب التلاميذ وهم صغار ، ولأنهم ليس لهم عزيمة تصرفهم لما يؤمر به من المذاهب الجميلة ، و الافعال الحميدة ، و الطرائق المثلى ، اذ لم تغلب عليهم بعد عادة رديئة تمنعهم من اتباع ما يراد بهم من ذلك ، فمن هود البنه الادب ، و الافعال الحميدة ، و المذاهب الجميلة في الصغر نال المحبة من المعلمين ، و ان حملوا انفسهم على بعض تلك الحالات تصنعاً ، وحياء من الناس في الظهار لم يعدموا اذا خلوا ان يرجعوا الى المذاهب المتمكنة في غرائزهم ، وانما أصل العادة أن الانسان الى العادة أميل ، وعليها أحرص اشد تمسكاً ، فليس اذا من الاسباب الذميمة شيء اقوى سبباً اذا كان في طبيعته من مثل ذلك الشيء الذي تعوده فان لم يعن في ذلك الطبع ، فأن العادة وحدها تبلغ في ذلك اذا استحكمت ، وتمكنت مبلغاً قوياً ، وكذلك فعل العادة وحدها في الاشياء المحسومة الفاضلة ، فأن رأيت صبياً في

طبيعة جيدة ، وعادة صالحة ، فأنه لا تفارقه الخصال المذمومة الدنيئة ، لأنه طُبع عليها من هاتين الجهتين ، أعني جهة العادة والطبيعة ، مع أن بعض الحكماء قال :

العادة طبيعة ثانية فلموقع العادة هذا الموقع وجب أن يؤدب الاطفال ، ويعودوا بالأشياء الجميلة ، وتربيتهم تربية فاضلة ليكونوا – ان قبلت طبائعهم منفعة التأديب والتعاهد – أخياراً فضلاء ، فأن امكن أن يكون من الصبيان من لا يقبل ذلك لزمنا نحن التواني ،وإغفال ما يجب في حين يمكن فيه تأديبهم ، فنرجع على انفسنا باللوم فنقول : إنا قد اخطأنا إذ لم تعاتبهم في حين يمكن فيه تأديبهم وقبولهم ، وقد علمنا أن صغير الخطأ في أوائل الاشياء واصولها ليس بيسير الضرر في العاقبة ، كذلك فإن العاقبة في الصواب ، كأن الاشياء لتنبئ عن الاصول ، فقد بينا بياناً شافياً ، واوضحنا ايضاحاً كافيا ، وتبين لمن فهم عنا قولنا ك ان الصواب ان يؤدب الصبي ، فأن كانت طبيعته طبيعة من ليس بأديب ولا لبيب ، اعني : أن يكون مطبوعاً على الحياء ، وحب الكرامة ، والألفة ، محباً للصدق ، فان تأديبه يكون سهلا ، وذلك ان المدح والذم يبلغان منه الاحسان او الاساءة ما تبلغه العقوبة من غيره ، فأن كان الصبي قليل الحياء ، مستخفاً للكرامة ، قليل الالفة ، محباً للكذب و عسُر تأديباً ، ولابد لمن كان كذلك من ارهاب وتخويف عند الاساءة ، ثم يحقق ذلك بالضرب اذا لم ينجح التخويف ، وينبغي ان يتفقد الصبي في كلامه وقعوده بين الناس ، وحركته ، ونومه ، وقيامه ، مطعمه ، ومشربه ، ويلزم في جميع ذلك ما الزمه العقلاء انفسهم ، حتى صاروا وأمثالهم طبيعة من طبائعهم .[1]

فاذا تقرر معنا ان التأديب ضرورة تربوية تهذيبية تقويمية للطفل ، فهذا يعني ضرورة يقظة الوالدين والمربين في تعاملهم مع الطفل ، وفهم طبيعته ، واختيار نوع العقوبة وطريقتها .

[1] - محمد الحبيب السهيلة، سياسة الصبيان وتدبيرها، دار التونسية، ص١٣٤.

المطلب الثاني

التأديب في القانون العراقي

نصت المادة (٤١) من قانون العقوبات العرقي من خلال ذكر الفقرات التي يجوز بها استعمال الحق من غير ان يؤدي الفعل الى جريمة حيث جاء بنص المادة المذكورة (لا جريمة اذا وقع الفعل استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون) .

و من اهم تطبيقات هذه المادة جاءت في الفقرة الاولى من التطبيقات حيث اشارت (تأديب الزوج زوجته و تأديب الاباء و المعلمين و من في حكمهم الاولاد القصر في حدود ما هو مقرر شرعا او قانونا او عرفا) .

تضمنت المادة (٤١) مارة الذكر منح حق التأديب الصغار (الاولاد القصر) الى الاباء و المعلمين و من في حكمهم كالولي و الوصي و الاخ الكبير و الام . و ينبغي ان تفسر كلمة (معلم) تفسيرا واسعا تشمل المعلم في المدرسة و المعلم لحرفه او صنعة او مهنة و ولاية التأديب هذه انما تتضمن اجازة استعمال الضرب الخفيف من اجل تعليمهم و تهذيبهم و توجيههم عندما يحتاج الامر الى ذلك . و ان يكون هذا الضرب مفيدا في الحدود المقررة شرعا او قانونا او عرفا و الضرب المسموح به شرعا هنا ، وفقا لما يقرر فقهاء الشريعة و هو الضرب باليد الذي لا يتجاوز الثلاث ضربات و في مواضع ليست خطرة بحيث لا ينال الرأس او الوجه او القلب ، و الا يكون شديداً من شأنه كسر العظم او شق الجلد كما لا يجوز مطلقا استعما الة او عصا او سوطا . و يراد بالولد القاصر هنا من لم يبلغ سن الرشد و لم يتحرر بعد من الولاية على النفس مما يترتب عليه ان الضرب الشديد لا يحقق سبب و كذلك الضرب لا يكون الغرض منه التعليم و التقويم حتى لو كان خفيفا فالمعلم الذي يضرب القاصر انتقاما او لا يمنعه على جريمة او اي عمل مشين لا يتمتع بسبب الاباحة انما يسأل عن جريمته هذه مسؤولية جزائية [١]

[١] - علي حسين خلف و سلطان عبدالقادر الشاوي ، المبادئ العامة في قانون العقوبات ، توزيع المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠١٦، ص٢٥٨ ، ص٢٦٢

المطلب الثالث

تظمين المعلم اذا تجاوز الحد في العقوبة

اولا – جواز الضرب للتعليم عند الفقهاء .

للمعلم ضرب الصبي الذي يتعلم عنده للتأديب [1]

و بتتبع عبارات الفقهاء يتبين انهم يقيدون حق المعلم في ضرب الصبي المتعلم بقيود منها :

أ– أن يكون الضرب معتادا للتعليم كما و كيفا و محلا ، يعلم المعلم الامن منه ، و يكون ضربه باليد لا بالعصا ، و ليس له ان يجاوز الثلاث .

ب– ان يكون الضرب بإذن الولي لأمن الضرب عند التعليم غير متعارف ، و انما الضرب عند سوء الادب ، فلا يكون ذلك من التعليم في شيء و تسليم الولي صبيه الى المعلم لتعليمه لا يثبت الاذن في الضرب فلهذا ليس له الضرب ، الى ان يأذن له فيه نصا . و نقل عن بعض الشافعية قولهم : الاجماع الفعلي مطرد بجواز ذلك بدون اذن الولي [2]

ج– ان يكون الصبي يعقل التأديب فليس للمعلم ضرب من لا يعقل التأديب من الصبيان قال الاثرم : سئُل احمد عن ضرب المعلم الصبيان قال: على قدر ذنوبهم و يتوقى بجهده الضرب و اذى كان صغيرا لا يعقل فلا يضربه . [3]

---

[1] - مواهب الجليل ٤٧٢/٢ ، و مغني المحتاج ١٩٣/٤ نشر دار احياء التراث العربي ، و المغني لأبن قدامة ٥٣٧/٥ ط الرياض ، و ابن عابدين ٣٦٣/٥/ .

[2] - المبسوط للسرخسي ١٦ / ١٣ ، و ابن عابدين ٥/ ٣٦٣ ، و بدائع الصنائع ٧ / ٣٠٥ ، و مغني المحتاج ١٩٣/٤ ، و انظر الموسوعة الفقهية الكويتية ١٠/ ٢٣ .

[3] - المغني لابن قدامة ٢٧٣/٥ ، و الآداب الشرعية لابن مفلح ٥٠٦/١ ، و غاية المنتهى ٢٥٨/٣ . و الموسوعة الفقهية الكويتية – (١٣/١٣)

ثانيا – ضمان ضرب التعليم:

ذهب المالكية و الحنابلة الى ان المعلم اذا ادى بصبيه الادب المشروع فمات، فلا ضمان عليه.[1]

و بهذا قال الحنفية الا انهم يشترطون بنفي الضمان ان يكون الضرب قد حصل بأذن الاب او الوصي فضلا عن كونه لم يخرج عن الضرب المعتاد كما وكيفا و محلا ، فإذا ضرب المعلم صبيا يتعلم منه بغير اذن الاب او الوصي ضمن عند الحنفية ، لأنه متعد في الضرب ، و المتولد منه يكون مضمونا عليه . [2]

و قال الشافعية : لو مات المتعلم من ضرب المعلم ، فانه يضمن و ان كان بإذن الولي و كان مثله معتادا للتعليم ، لأنه مشروط بسلامة العاقبة ، اذ المقصود التأديب لا الهلاك ، فإذا حصل به هلاك تبين انه جاوز الحد المشروع .

ثالثا – جواز الضرب في الانظمة النافذة :

تضمن نظام المدارس الابتدائية رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ على منع استخدام العقوبة البدنية باي شكل من الاشكال حيث نصت المادة (٥٣) في الفقرات (اولا ، ثانيا) على ما يلي :

أ- تتوسل الهيئة التعليمية في تأديب التلاميذ و توجيههم و معالجة مظاهر السلوك غير الاجتماعية بما يأتي :

١- النصح و التوجيه الفردي .

٢- استدعاء ولي الامر الى المدرسة و التداول معه و ارشاد التلاميذ .

٣- الانذار .

٤- التوبيخ .

٥- النقل الى مدرسة اخرى و تزود المدرسة المنقول اليها بتقرير سري يتضمن اسباب النقل .

ب- تمنع العقوبة البدنية بأي شكل من الاشكال منعا باتاً .

الخاتمة

بعد ان انتهينا من دراسة موضوع (تأديب المعلمين للتلاميذ بين مواثيق حقوق الانسان و التشريعات النافذة) لا بد لنا في نهاية هذه الدراسة ان نبين اهم النتائج التي توصلنا لها و التوصيات التي تمخضت عنها .

اولا – النتائج

١- الانضباط المدرسي له أهمية كبيرة في المؤسسات التربوية بمختلف مستوياتها فهو محور العملية التربوية و اساس نجاحها و اهداف تحقيقها .

٢- التأديب ليس عملا انتقاميا من الطفل و انما هدفه تربوي و وسيلة تربوية .

٣- ان جميع المؤسسات الناجحة (الحكومية و الخاصة) بنيت على الاحترام للسلطة و لمن يمثله و لأنظمتها .

ثانيا – التوصيات

١- نوصي باستخدام المؤسسات التربوية اساليب حديثة بعيدة عن الضرب .

٢- نوصي بان يكون هناك اتصال مباشر بأولياء التلاميذ و اعلامهم بكل ما يخص بمستوى التلميذ و اعطاء الدور في المعاقبة او التأديب لولي التلميذ و ذلك لأنه هو الاعرف بمصلحته .